موقف الاتجاه العلماني من تجديد الدين عرض ونقد

أ.د. خالد بن عبد العزيز السيف

أكاديمي سعودي، أستاذ دكتور، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم

ملخص البحث

يعتبر مفهوم "تجديد الدين" من المفاهيم الآخذة في الانتشار في العصور المتأخرة، وحيث إن التجديد مصطلح شرعي؛ فإنه قد وقعت ممارسات علمانية على هذا المفهوم، تتخذ من الحضارة الغربية منطلقًا لها في محاولة تبديل الدين، وذلك بتجاوز النص الشرعي والتراث الإسلامي المعتبر بآليات نقدية غربية إلى مخرجات معارضة للكتاب والسنة؛ بغية اللحاق بالغرب، وحيث إن "التجديد" مفهوم إسلامي جاء به النص الشرعي؛ فإنه لتجديد الفكر الإسلامي لا بد من الانطلاق من داخل الإسلام نفسه، وذلك باعتماد نصوصه وقواعده وأصوله المعتبرة شرعًا.

أ. د. خالد بن عبد العزيز السيف

kasaif@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﷺ.

أمّا بعد؛ فإنه من قبيل التجني وسوء الفهم احتساب الفكر الإسلامي فكرًا متكلّسًا مناهضًا للتجديد والتطور والتأقلم مع متغيرات الظروف، كيف وهذا الفكر مستمَدٌّ من نور الوحيين الممتدَّين في الزمان والمكان، فقد أقر الإسلام العمل بمبدأ التجديد والاجتهاد، ويشهد لذلك النصوص المنثورة في الوحيين، ويشهد لذلك أيضًا التجربة التاريخية التي مرت بها الحضارة الإسلامية في أوائل نشوئها، ولعل من أسباب صمود الإسلام في وجه المتغيرات التي عصفت به؛ طواعية هذا الفكر للتأقلم والمواءمة أخذًا مبدأ التجديد والاجتهاد.

والتجديد مصطلح شرعي جاء ذكره في الحديث: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها»[1]، وهو يضمن للفكر الإسلامي الاستمرار والانتشار متخطيًا حدود الزمان والمكان، هذا إذا أُحسن استخدام هذا المصطلح في ضوء الضوابط الشرعية، أما إذا أسيء استخدامه أو بقي استخدامه مفرّغًا من قيمته الشرعية فسيحل التغيير والتبديل والتحريف بدل التجديد.

وأكثر من فرّغ هذا المصطلح الشرعي من محتواه الشرعي هو التيارات التي

(١) أخرجه ابو داود في كتاب الملاحم باب: ما يذكر في قرن المئة ح(٤٢٩١) وقد صححه السخاوي، انظر المقاصد الحسنة ص٢٠٣.

تدعي العقلانية التي ابتليت بها الأمة، وخصوصًا في هذه الأزمان المتأخرة، سواء منها العلمانية الصريحة، أو العلمانية المتلبسة باللبوس الديني، التي أدّت -وللأسف- دور المستشرقين في تشويه الإسلام وتفسيره حسب المعطيات المادية، متأثرةً في ذلك بما خلفته الحضارة الغربية من فلسفات ومناهج وأدوات بحث، وتركت القواعد والمناهج التي أسسها العلماء والمستمدة من الوحي.

وللعقلانية صور متداخلة يصعب الفصل بينها، وتتفاوت أيضًا من خلال موقف كل منها من النص الديني المتمثل بالقرآن والسنة، فمن الصورِ العقلانيةُ الغاليةُ التي تتعارض مع الإسلام تمامًا وتعتقد أن قيام العقلانية مرهون بتحطيم المرجعية الدينية والنص الديني؛ لأن النص الديني يعيق العقل البشري عن الحركة والانفعال، وهذه الصورة من العقلانية تسلك عدة مسالك تجاه النص الديني، وأشهر هذه المسالك هو الالتفاف على هذه النصوص دون مصادمة جلية لها، وإن كانت الغاية رفض هذه النصوص، كمن يدرس نص الوحي بصفته نصًا تراثيًا بمنهج عقلاني وبأدوات من الفكر الغربي.

ومن العقلانية صورة أخف درجة من الصورة السابقة، وهذه الصورة لم تتقاطع مع الوحي تمامًا كالأولى، ولكنها تؤمن بالوحي ابتداءً، وتتمثل عقلانيتها في تنظيم العلاقة بين العقل والنقل وتوزيع حقول المعرفة بينها، وهذه الصورة تتمثل في لفيف من المفكرين ذوي التخصصات المختلفة في ميولها واتجاهاتها، ويجمعهم نقد الفكر الإسلامي، واتهامه بتزايد نفوذ النصوصيين الجامدين، وتدني جرعة العقلانية فيه، ويتراوحون في ذلك[1].

(١) ومن المسميات التي تطلق على هذه الصورة: الفكر المستنير، الفكر التقدمي للإسلام وغيرها.

وهذه الصور من العقلانية ليس بينها تمايز بالمعنى الحرفي للكلمة، بل قد يوجد تداخل كبير بينها، بل قد تتداخل صور هذه العقلانية في كاتب واحد، وهذه طبيعة المذاهب الباطلة في كثرة اختلافها وتنوع صورها وتذبذبها.

إن هذه الصور من العقلانية المتداخلة قدمت منهجًا في تجديد الدين جعلت العقل هو القيمة الأولى في خط هذا المنهج، وعلى أساسه تشكلت مناهجها تبعًا لعقول منظريها، ولما كان الجامع بينها هو اعتماد العقل باعتباره مصدرًا رئيسًا في مشروع التجديد كان هذا البحث لدراسة هذا الاتجاه العقلي في جانب ما طرحه من أفكار حول تجديد الدين.

وتظهر أهمية دراسة هذا الاتجاه في ما يطرحه من فكر حول تجديد الدين فيما يلي:

- الخطورة في توجّه هذه المدرسة، وانعكاس أثرها في فكرنا الإسلامي.

- الهالة التي يحظى بها دعاة هذا الاتجاه لدى الجامعات العربية والإسلامية والعالمية، ولدى وسائل النشر المتخصصة، من كتب ومجلات وبرامج إذاعية وتلفزيونية، وتأثير في وسائل التواصل الاجتماعي، مما يجعلهم – أحيانًا– الناطقين باسم الفكر الإسلامي المعاصر.

- بحكم الخبرة الجامعية والألقاب لهؤلاء فإن لهم أثرًا كبيرًا في التكوين العلمي لطلاب الجامعات وتوجيههم، مما ينعكس على الاتجاه العام للأجيال القادمة.

ومن هذا المنطلق لا بد من النهوض بجهود إسلامية سلفية تقوم بتعرية هذا الاتجاه، وبيان انحرافه، وتقديم مادة إسلامية صافية تغني الأجيال عن فتات

هؤلاء الذين جمعوا إلى عدم فهم الدين تشويهَ معالمه.

وقد سرت في هذا البحث على الخطة التالية:

قسمت البحث إلى مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة، وفهرس للمراجع وآخر لموضوعات البحث، وبيان المباحث فيما يلي:

المبحث الأول: اختلاف اتجاهات أصحاب دعاة التجديد.

المبحث الثاني: الباعث الأساسي للاتجاه العلماني في قضية التجديد.

المبحث الثالث: مجمل القضايا التي أثارها الاتجاه العلماني.

المبحث الرابع: الأصول العامة للتجديد العلماني.

المطلب الأول: أولوية العقل.

المطلب الثاني: تقسيم السنة إلى تشريعية وغير تشريعية.

المطلب الثالث: الجرأة على الطعن في الأحاديث الصحيحة.

المطلب الرابع: عدم حجية أحاديث الآحاد.

المطلب الخامس: الشك في مناهج المحدثين وعملهم في السنة.

المطلب السادس: النظرة الدونية للتراث الفقهي.

المبحث الخامس: وقفات نقدية مع دعاة التجديد العلماني.

المطلب الأول: إشكالية المصطلح.

المطلب الثاني: النص الشرعي.

المطلب الثالث: التراث.

الخاتمة.

قائمة المراجع.

فهرس الموضوعات.

وأحمد الله تبارك وتعالى على ما منَّ به عليَّ من التيسير والتسهيل، وأسأله - جل وعلا- أن يتجاوز عن الخطأ والزلل، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، نافعًا يوم العرض عليه، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول

اختلاف اتجاهات أصحاب دعاة التجديد

أصحاب دعوة التجديد العقلاني ليسوا سواءً في منزعهم تجاه الطرح التجديدي الذي ينادون به، فمنهم من يصدر في كتاباته عن نية صريحة في هدم الإسلام، متأثرًا بأفكار قومية علمانية أو يسار شيوعي، ومنهم من يحاول إثارة الارتباك في أفكار الإسلاميين عن طريق شغلهم باصطلاحات مبتدعة صعبة الضبط ضبابية المعنى، أو عن طريق قلب مواقف التراث، فيجعل أهل الانحراف والضلال أصحاب عدالة وثورة، في حين أنه يجعل علماء الإسلام أهل جحود ورجعية[١]، ومنهم من يصدر في معالجته لقضايا الفكر الإسلامي عن مصلحة سياسية يعمل من أجلها، ومنهم من يصدر عن غير ذلك، ولكنه بقي مشدودًا إلى تصورات المناهج الغربية التي تلقاها في الغرب فوقع في الاضطراب والخلل والتناقض[٢]، كمحاولة أركون في قراءة التراث الإسلامي وتأويل النص الديني، إذ يُعتبر أركون أكثر من توسع في استخدام المناهج الحديثة، وخصوصًا الألسنية، ويبحث -في عموم مشروعه التحديثي- في كيفية فهم الإسلام، أو بعبارة أدق عن كيفية فهمه على ضوء المنهجيات الحديثة وعلاقة الوحي بالتاريخ، وأحيانًا يبحث في كيفية إدخال العلمنة إلى الساحة الإسلامية من خلال تقديم أطروحات تجديدية، ولا تعارض الإسلام حسب فهمه.

وأما أهمِّيّة أركون في الدراسات التحديثية فحسب تعبير هاشم صالح -وهو

(١) كحال أدونيس في كتابه الثابت والمتحول. انظر على سبيل المثال ص ٢٢٣، ٢٤٤ وغيرها.
(٢) انظر: من التراث إلى الاجتهاد ص٢٠٣ حول تطبيق المنهجيات الحديثة مثل البنيوية والتفكيكية والألسنية ومناهج العلوم الاجتماعية.

المترجم الرسمي لأعماله- أنه: "يعتبر دون مبالغة أو تحيز أول مثقف يمارس تطبيق المناهج النقدية الحديثة على الظاهرة الإسلامية بكل تمكن واقتدار"(١).

وإذا كان أركون ينطلق من تطبيقات مناهج نقدية غربية على السلام؛ فإن محمد عابد الجابري يحاول التجديد من داخل المنظومة الإسلامية نفسها حسب زعمه، ويرى أن المشروع التجديدي الذي ينادي به يرتكز على أمور؛ أهمها:

الأول: إعادة تأصيل الأصول، ولا سيما أصول الفقه، وإعادة بناء منهجية التفكير في الشريعة، فيقول: "المطلوب اليوم هو إعادة بناء منهجية في الشريعة انطلاقًا من مقدمات جديدة ومقاصد معاصرة. وبعبارة أخرى: إن المطلوب اليوم هو تجديد ينطلق لا من مجرد استئناف الاجتهاد في الفروع بل في إعادة تأصيل الأصول"(٢).

ومن القواعد الأصولية التي يريد الجابري تغييرها لتبدوا موافقة للعصر؛ ما قرره معظم الفقهاء من أن الحكم يدور مع علته وجودًا وعدمًا، ليكون الحكم يدور مع المصلحة والحكمة وجودًا وعدمًا، ويضرب لذلك مثلًا: بإباحة الفوائد الربوية المترتبة على بعض المعاملات البنكية التي لا وجود للاستغلال فيها؛ لأن منع الاستغلال هو الحكمة من تحريم الربا(٣).

الثاني: تأسيس معقولية الأحكام الشرعية، وذلك باتخاذ المقاصد والمصالح أساسًا للتشريع، وربط الأحكام الشرعية بأسباب نزولها، فيقول فيما يتعلق

(١) خاتمة هاشم صالح لأحد أبحاث كتاب: الفكر الإسلامي قراءة علمية ص ١٥٤.
(٢) انظر: وجهة نظر ص ٥٩.
(٣) انظر: وجهة نظر ص ٦٤.

بالمعقولية: "لا بد من تأسيس معقولية الأحكام التي يصدرها -المجتهد- بشأن النوازل والمستجدات، ولا بد أن تكون هذه المعقولية مبنية على تلك التي تؤسس الأحكام الشرعية الواردة في الكتاب والسنة، وبما أن هذه الأخيرة غير منصوص عليها في الغالب؛ فإنه لا مناص للمجتهد من العمل على بنائها وعلى تأصيلها بوضع أصول ومقدمات ترجع إليها[١].

والجابري بهذا التنظير لمعقولية الأحكام الشرعية يرى أنه إذا تحققت هذه المعقولية بأي شكل يناسب الظرف الزمني فيؤخذ بها، فيمكن تغيّر حكم قطع يد السارق -على سبيل المثال- إلى أي عقاب إذا كان يحقق هذه المعقولية في هذا الزمن المتغير.

وامتدادًا للتجديد من الداخل -كما نادى به الجابري- فإن نصر حامد أبو زيد نادى إلى أن التجديد إنما يكون بالرجوع إلى التراث وتنقيته من الدخيل، وتصفيته مما لحقه من صراعات سياسية وفكرية أثّرت في مخرجاته العلمية -كما يقول-، لذلك يؤكد أن التجديد لا بد أن يبدأ من التراث وإعادة دراسته مجددًا، وخاصة التراث الديني منه، وهذه الدراسة عنده تهدف إلى إعادة النظر في كل تلك المسلَّمات، سعيًا إلى تحرير المشروع الفكري للنهضة من بُعده التلفيقي المسؤول عن حالة العجز الواضحة التي كشفت الهزيمة الشاملة عن بعض أبعادها[٢].

وعلى حد قول نصر أبو زيد أننا: "لا زلنا نتنفس الغزالي ونعيش مع ابن

---

(١) انظر: وجهة نظر ص ٦٠.

(٢) انظر: الخطاب والتأويل ص ٢٢٨، مفهوم النص دراسة في علوم القرآن ص ١٦.

تيمية رغم الفاصل الزمني والهوة التاريخية"[١].

وينادي أبو زيد أيضًا إلى إعادة تصنيف التراث وَفقًا لرؤى حديثة لا وَفقًا لرؤى وتقسيمات تقليدية، والرؤى الحديثة تنطلق من منظور حداثي يقوم بتطوير الرؤى والمناهج التي بدأها الكواكبي وطه حسين[٢].

وأما الدكتور حسن حنفي فيرى في منهجه أن التجديد هو الاختيار بين البدائل، وفي إعادة كل الاحتمالات في المسائل المطروحة، وإعادة الاختيار طبقًا لحاجات العصر، وهذا الاختيار قد يكون أكثر تعبيرًا عن حاجات العصر والأكثر تلبية لمطالبه، وما رفضناه قديمًا قد نتقبله حديثًا، وما قبلناه قديمًا قد نرفضه حديثًا، فكل الاحتمالات أمامنا متساوية كما كان الحال عند القدماء، فقبلوا منها ما عبر عن حاجات عصرهم، وخطؤنا أننا نأخذ نفس الاختيار بالرغم من تغير حاجات العصر. فقد رُفض المذهب الطبيعي قديمًا؛ لأنه كان خطرًا على التوحيد وفاعليته، ولكنه قد يقبل حاليًا؛ لأن فيه عودة الإنسان إلى الطبيعة منظّرًا إياها وفاعلًا فيها ومكتشفًا لقوانينها بدلًا من فصم نفسه عنها، وإسقاطها من حسابه بالتركيز على التوحيد القديم[٣].

وملخص فكرة حنفي أن التجديد هو إعادة كل الاحتمالات القديمة، بل

---

(١) المصدر السابق ص ٢٣١، وقد قام نصر حامد أبو زيد في دراسته لعلوم القرآن بطريقة مختلفة تمامًا عما كتب في مباحث علوم القرآن المعروفة، وذلك في كتابه: مفهوم النص دراسة في علوم القرآن.

(٢) المرجع السابق ص ٢٣٢.

(٣) انظر: التراث والتجديد ص ٢١، الفكر الإسلامي المعاصر ص ٢٢١ مراجعات تقويمية. مجموعة باحثين.

ووضع احتمالات جديدة، واختيار أنسبها لحاجات العصر، ولا يوجد مقياس صواب وخطأ في نظره للحكم عليها، وإنما المقياس هو المقياس العملي، فاختيار المنتج الفعال المجيب لمطالب العصر هو الاختيار المطلوب.

وأما عبد الله العلايلي فقد انطلق من حديث «إن الله يبعث لهذه الأمة من يجدد لها دينها»[١]، فقال: "والحديث الكريم هذا هو في نظري دستور كامل لحركية الشريعة وديناميتها في مجال ضرورة الزمن، فهي تجديد دائم يدوس أصنام الصيغ في مسار طويل...، فلا قوالب ولا أنماط ولا مناهج ثابتة، بل تبدلية عامة دائبة، وكل توقف في التكيف داخل أطر يصيب الأفراد والجماعات بتحجر، يؤول إلى حتمية تخلف، بل انحدار ذريع"[٢]، ويقول أيضًا: "فالشريعة العملية إذًا هي من الليان بحيث تغدو طوع البنان إزاء الظرف الموجب، مهما بدا متعسرًا ومتعذرًا[٣].

ومن غرائب ما يدعو إليه العلايلي في تجديد الشريعة وتطويرها: الدعوة إلى صهر المذاهب الفقهية المختلفة في بوتقة واحدة، وفائدة ذلك كما يقول: "أنه في حال ما إذا واجهتنا مشكلة من المشاكل اليوم، أو نازلة من النوازل، نأخذ الحل من هذا المنجم الفقهي، بقطع النظر عن قائله أو دليله، وبتغير الظروف يتغير الحكم المعتمد...، فالمرجِّح إذا هو الظرف فقط، ما دمنا قد سلمنا بأقوالهم جميعًا وقبلناها جميعًا، فما هجرناه اليوم من قول في مسألة ما ثم اقتضاه الظرف بعد حين نعمد إلى ترجيحه والأخذ به"[٤].

---

(١) سبق تخريجه.
(٢) انظر: أين الخطأ ص ١٦-١٧.
(٣) المرجع السابق ص ١٨.
(٤) المرجع السابق ص ٩٩.

أما عبد الجواد ياسين وهو من المهتمين بالفكر السياسي فيرى أن التجديد لا بد أن يقوم بالفصل بين النص والتاريخ، وأن الخطأ إنما وقع بالخلط بينهما وعدم تمييز أحدهما عن الآخر، فأما الأول: فهو إسلام النص الثابت بالوحي كتابًا أو سنة، وثانيها: إسلام الواقع التاريخي المتمثل في أنظمة الحكم المتعاقبة التي قامت على أرض الإسلام وانتسبت إليه عادة -مع استثناءات طفيفة- والمتمثل كذلك في قواعد الفقه الاجتهادية التي تصح نسبتها إلى أصحابها، وليس لها أن تكون مصدرًا أبديًا متمتعًا بقداسة الوحي أو فرضية النص؛ لأن هذه القواعد لم تكن في معظمها أكثر من انعكاس لاحق على الواقع الذي فرضه الحكام معبرةً له أو شارحة له[١].

فمهمة التجديد عنده في الفصل بين النص والتاريخ وبين الفقه والشريعة، وأن الحجة في الإسلام ليست في شيء سوى النص.

ويوجد من الكتاب المحسوبين على الصف الإسلامي من قد أصابتهم بعض هذه اللوثات فصارت تتصيدهم زوايا الصحف بمسمى النقد والتصحيح والمراجعة.

المبحث الثاني

الباعث الأساسي للاتجاه العلماني في قضية التجديد

مع تنوع أساليب المنادين بالتجديد على الطريقة العقلية، إلا أن الباعث الأساسي واحد في الجملة، وهو أن العصر لظروفه وأحواله وعلومه ومعارفه وتقدمه وتطوره لا يناسبه الفكر الديني التقليدي القديم، الذي نشأ وتكون متأثرًا

(١) انظر: السلطة في الإسلام العقل الفقهي السلفي بين النص والتاريخ ص ١٣، ١٤

بظروف عصره السائدة فيه، وإذا كان ذلك الفكر صالحًا لذلك الزمان؛ فإنه لن يكون صالحًا لهذا العصر، فلا بد من إيجاد المواءمة بينه وبين الظروف الجديدة المتغيرة، وقد تكون هذه المواءمة بإعادة تفسير وتأويل بعض تعاليم الدين، ورفض التفسيرات القديمة لها، وقد تكون باطّراح بعض التعاليم التي لم تعد مناسبة[١]، أو غيرها.

والاتجاه نحو التجديد بهذه النظرة ناتج عن جعل العصر المتمثل بالحضارة الغربية هو المقياس في التقويم، فينظر للدين وللفكر من خلال النظارة الغربية، وعلى هذا يفسر الدين في ضوء الضوابط الغربية، فتكون الحضارة الغربية هي الأصل.

ولا ريب في أن الدين الصحيح لا يتعارض مع المعرفة البشرية الصحيحة في اتساعها، ولا يتناقض مع اكتشافات العلوم الجديدة مهما تكاثرت وتعددت، ولكن التعميم الذي ينادي به أصحاب دعوة التجديد يحتاج إلى إعادة نظر، وذلك أن مفهوم ثقافة العصر بالمفهوم الواسع لكلمة ثقافة لا يقوم كله على أمور علمية، بل بعضه يقوم على أذواق وأهواء لا صلة لها بالعلم.

وأيضًا فالقليل من معارف العصر وعلومه -باعتراف المتخصصين وذوي الخبرة في هذه العلوم- هو من الحقائق العلمية الثابتة والأمور اليقينية التي لا تقبل النقض، وفي المقابل فبعض معارف العصر بفروعها وأقسامها لا تقوم على حقائق مجردة معتمدة على المشاهدة والتجربة والاستنتاج، بل قد صاحبها

(١) انظر: مفهوم تجديد الدين ص ٢٠٦.

تصورات وتفسيرات ونظريات تسيطر عليها الروح المادية الإلحادية[١].

ولذلك فإن هنا سمتين أساسيتين ميزتا دعوى التجديد والثقافة التجديدية العقلية بشكل عام؛ هما:[٢]

السمة الأولى: واقع الاستلاب الحضاري تجاه الغرب ومعتقداته وفلسفاته وعلومه ونظمه الاجتماعية والسياسية، ولهذا فإن هذه الدعوى وإن كانت تستند في إثبات ضروريتها وأهميتها إلى إشكالات واقعية في حياة الأمة الإسلامية، إلا أنها تشخَص ببصرها نحو الغرب دائمًا عندما تبدأ بتقديم الأجوبة.

السمة الثانية: السمة "التجديفية"[٣] التي لا تصل إلى حد إلغاء الدين؛ ولكنها تفرغه من مضامينه -بعضها أو كلها- لتحشوه بمضامين جديد قابلة للتوظيف ضمن الاستراتيجية العامة لدعوى التجديد هذه.

المبحث الثالث

مجمل القضايا التي أثارها الاتجاه العلماني

تباينت دعوات أصحاب التجديد العقلي تجاه تجديد الدين أو الفكر الإسلامي، فمنها الدعوات الصارخة المتطرفة، ومنها المتحفظة، وبعض هذه الدعوات ما يركز على جانب دون جانب آخر، ومنها ما هو عمومي، ومجمل

(١) انظر: المرجع السابق ص ٢١٢.

(٢) انظر: استراتيجية التجديد الخلفيات النفسية والفكرية، محمد عادل شريح ص١٣٣، بحث ضمن كتاب خطاب التجديد الإسلامي.

(٣) تستخدم كلمة تجديف في الكتاب المقدس بكثرة، وتعني: رفض نعمة الله وتوجيه الإهانة إليه. انظر: قاموس معجم مصطلحات العهد الجديد ص٤، والمقصود بها في السياق العام في الخطاب النصراني -وهي مستعارة منه- يتمحور حول ازدراء الأديان.

هذه الدعوات ينتظم في الآتي:

- التجديد في السنة، وذلك في تقسيمها إلى تشريعية وغير تشريعية، واعتبار أغلب ما روي عن النبي ﷺ من النوع الثاني، إضافة إلى النظرة التجديدية في مسألة التصحيح والتضعيف.

- الدعوة إلى النظر في أصول الفقه الإسلامي والقواعد الفقهية المعتمدة لدى علماء المسلمين.

- الدعوة إلى تغيير الأحكام الشرعية في باب المعاملات والعقوبات تبعًا لتغير الزمان.

- اعتماد المصالح ومقاصد الشريعة وروح الدين، والنظر إلى أسباب النزول في توجيه علل الأحكام.

- الدعوة إلى التمييز بين الشريعة والفقه، باعتبار أن الشريعة تتمثل في العبادات وهي ثابتة لا تتغير، وأما الفقه فهو متغير ووضع بشري.

- إطّراح المنهج السلفي –في مجال التشريع خاصة– بوصفه منهجًا ساذجًا يتقيد بحرفية النصوص دون فهم لمعانيها ودلالاتها ولا يهتم بالعقل وأدلته.

هذه تقريبًا أبرز دعوات التجديد العقلي، وقد اختلفت مناهجهم في تقريرها، فمنهم من ركز مشاريعه الثقافية في ذلك، وتطرق لهذه المسائل من أبواب عدة وبطرق مختلفة، ومنهم من لم تكن مسألة التجديد مسألته الأساسية، ولكنه تعرض إليها في كثير من كتبه.

وقد ارتبط المنهج التحديثي ببعض الأسماء، فعلى سبيل المثال:

أحمد كمال أبو المجد[١]، وفهمي هويدي[٢]، وحسن الترابي[٣]، وعبد الله العلايلي[٤]، ومحمد عابد الجابري[٥]، وحسن حنفي[٦]، وعبد الجواد ياسين[٧]، ومحمد أركون[٨]، ونصر حامد أبو زيد[٩]، ومحمد رضا المحرم[١٠]، وغيرهم كثير.

وسأحاول في هذه الأسطر القادمة بيان الأصول العامة للتجديد العقلاني، موردًا مناهجهم من خلال عرض لآرائهم على أنها نماذج في تقرير هذه الدعوات قدر المستطاع، تعبر في الحقيقة عن التجديد العقلاني مع وقفات نقدية لهذه الدعوات.

---

(١) من الأطروحات التي ناقش فيها التجديد كتاب: حوار لا مواجهة.

(٢) ناقش بعض مواضيع التجديد في كتابه القرآن والسلطان وغيرها.

(٣) أشهر ما كتب حول موضوع التجديد كتاب: تجديد أصول الفقه الإسلامي وكتاب: منهجية الفكر والتشريع الإسلامي و كتاب: تجديد الفكر الإسلامي.

(٤) طرح موضوعات التجديد في كتابه: أين الخطأ.

(٥) ناقش موضوعات التجديد في الكثير من كتبه، وأغلبها منثورة في مشروعه في نقد العقل العربي، وفي كتابه: وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر.

(٦) نذر نفسه لإعادة صياغة العلوم في صورة جديدة، ودوّن مخلص آرائه في كتابه: التراث والتجديد.

(٧) ركز في موضوع التجديد على السلطة في الإسلام، ودوّن آراءه في كتابه: السلطة في الإسلام: العقل الفقهي السلفي بين النص والتاريخ.

(٨) دون آراءه في التجديد في كتابه: تاريخية الفكر العربي الإسلامي وغيرها.

(٩) ألّف كتاب الخطاب والتأويل، وكتاب دوائر الخوف: قراءة في خطاب المرأة، وكتاب مفهوم النص: دراسة في علوم القرآن، ويعتبر محاولة لقراءة التراث برؤية جديدة -كما يذكر-.

(١٠) دون آراءه في بعض مسائل التجديد في كتابه: تحديث العقل السياسي الإسلامي.

المبحث الرابع
الأصول العامة للتجديد العلماني

المطلب الأول
أولوية العقل

إن أهم أصل مقدم في المنهج التجديدي العقلي هو إبراز العقل على أنه منهج معرفي وطريق موصل للحقيقة المنشودة، وعلى ضوئه نُفسر النص الديني، وما خالف العقل يجب اطّراحه، ومسألة الاطراح هذه يختلف فيها هذا الاتجاه بين متطرف فيه وأقل تطرفًا، فمنهم من يكتفي بتأويل النص الديني إذا خالف العقل، ومنهم من يضعّف الدليل النصي، وقد يبالغ بعضهم بالرد والاطراح.

يقول عادل ظاهر عن أولوية العقل: إن "المعرفة الدينية ليست ممكنة نظريًا.. إلا إذا أخضعنا الوحي أو الادعاءات المؤسَّسة على الوحي لمعايير العقل...، فلا الوحي ولا الحدس ولا أية وسيلة أخرى قد يحلو لواحدنا أن يفترضها كمصدر للمعرفة يمكن أن تُتخذ على أنها ذات أولوية على العقل، أو على أنها حتى مستقلة عن العقل، كل ادعاء معرفي يقوم على حدس أو وحي مزعوم ينبغي أن يوضع تحت محك العقل، وإلا يبقى مجرد ادعاء"(١)، ولا يوجد -على حد تعبير عادل ظاهر- أحكام سابقة على العقل، وفي ذلك يقول: "من منظورنا نحن الذين نقع خارج دائرة الوحي، فإن ملاذنا الأخير هو العقل لا الوحي"(٢).

---

(١) انظر: الأسس الفلسفية للعلمانية، ص٣٦١، ٣٦٢.

(٢) المرجع السابق ص٣٢٦.

وقد أدت المغالاة في الجانب العقلي عند كثيرين ممن انتابهم غرور العقل الوضعي إلى الدعوة إلى استقالة النبوة، وأن العقل حل محل النبوة، وأن ختم النبوة كان إعلانًا لكمال العقل البشري، حيث يؤكد علي حرب أنه: "بعد انتهاء زمن النبوة وانقطاع الوحي المُوحى؛ يعود الأمر إلى العقل؛ لكي ينهض بدوره ويمارس نشاطه ويبدع إبداعه، فيبحث ويعلل، ويحلل وينظر، ويجادل ويدافع، ويبتّ ويفصل"(١)، ويقول حسن حنفي أيضًا: "ولما اكتمل الوحي فإن العقل هو التطور الطبيعي له، منهج العقل إذن هو الاستمرار الطبيعي للنبوة والتطور الطبيعي لها"(٢).

وفي سياق إحلال العقل محل النبوة يقول عبد المجيد الشرفي عن ختم النبوة: "أي أن هذا الختم يضع حدًا نهائيًا لضرورة اعتماد الإنسان على مصدر في المعرفة ومعيار في السلوك، مستمدَّين من غير مؤهلاته الذاتية، إنه إيذان بانفتاح عهد جديد في وجه البشرية قاطبة، إنه تدشين لمرحلة جديدة في التاريخ، لا يحتاج فيها الإنسان -وقد بلغ سن الرشد- إلى من يقوده وإلى من يتكئ عليه في كل صغيرة وكبيرة، وتكون وظيفة نبيّ الإسلام في هذه الحالة إرشاد الإنسان إلى مسؤوليته الجديدة وتحميله تبعات اختياراته"(٣).

والمغالات في جانب العقل هذه جعلت النظرة إلى النص الشرعي تتدنى إلى أبعد مستوى عند بعض أصحاب هذا الفكر التجديدي، فيذهبون إلى إعادة قراءة القرآن قراءة نقدية، فيقول محمد أركون عن العملية التجديدية: إنها "تدرس

(١) نقد الحقيقة ص٧٣.
(٢) من العقيدة إلى الثورة ١/ ٣٨١، وانظر أيضًا: ١/ ٣٧٦ من نفس الكتاب.
(٣) الإسلام بين الرسالة والتاريخ ص٩١.

الإسلام ضمن منظور المساهمة العامة لإنجاز الإنتربولوجيا الدينية[١]، بإخضاع القرآن لمحك النقد التاريخي المقارن، والتحليل الألسني التفكيكي، والتأمل الفلسفي المتعلق بإنتاج المعنى وتوسعاته وتحولاته، وهذه العملية هي تجديد للفكر الديني بشكل عام"[٢].

وقد قام أركون بعملية "نقد العقل الإسلامي"، وأصدر كتابًا يحمل هذا الاسم، وهو أشهر كتاب له، ولكنه غيّر عنوانه عند ترجمته إلى اللغة العربية إلى "تاريخية الفكر العربي الإسلامي"[٣].

ويشرح الكاتب علي حرب فكرة أركون هذه بأنها تعني: التعامل مع الفكر الإسلامي بوصفه ناتجًا تاريخيًا معناه نزع هالة القداسة عن ذلك الفكر؛ أي تمزيق الحجاب وهتك الستر هذا هو صلب القضية: كيف نقرأ التراث والقرآن تحديدًا...، وقد فتح أركون باب النقاش على مصراعيه بصدد القرآن والشروع في قراءته قراءة تاريخية، مستخدمًا بذلك كل الجهاز الفكري الذي زودته به ثقافته الحديثة[٤]. وهذه المغالاة في جانب العقل جعلت النص القرآني خاضعًا للممارسات النقدية في ضوء العقل، وخرجت به عن مفهوم القداسة..

ويتعدى بعضهم إلى تنحية النص القرآني لتقديم المصلحة المتحققة بالعقل،

---

(١) الإنتربولوجيا الدينية: معنى لاهوتي؛ أي فعل الكلام البشري على أمور إلهية. انظر: موسوعة لالاند الفلسفية ١/ ٧٤.

(٢) انظر: تاريخية الفكر العربي الإسلامي ص٥٦، ٥٧، ٥٨.

(٣) من إصدارات المركز الثقافي العربي، المغرب. ترجمة: هاشم صالح، والكاتب يكتب أبحاثه باللغة الفرنسية.

(٤) انظر: نقد النص ص ٧٠، ٧٦.

حيث يقول فهمي هويدي: "أحكام المعاملات ليست فرمانات إلهية صادرة عن الذات العليا لا يملك الناس إزاءها إلا التلقي والامتثال، وإنما تطبيق النصوص له شروطه الموضوعية التي ينبغي أن تتوفر، وله مصالح منشودة ينبغي أن تتحقق، وعند أهل الأصول؛ فإنه إذا لم تتوفر تلك الشروط، أو إذا حدث التعارض بين النصوص وبين أي من مصالح الناس المتغيرة، فلا محل للتطبيق في الأولى، وتغلب المصلحة على النص في الثانية"(١).

وعندما تكون مقارنة بين حجة العقل وحجة الخبر؛ فإن الخبر منحّى من هذه المعادلة، حيث لا سلطة إلا للعقل، وفي هذا يقول حسن حنفي على سبيل المثال: إن "الخبر وحده ليس حجة ولا يثبت شيئًا، على عكس ما هو سائد في الحركة السلفية المعاصرة، من اعتمادها شبه المطلق على (قال الله) و(قال الرسول) واستشهادها بالحجج النقلية وحدها دون إعمال للحس أو للعقل؛ وكأن الخبر حجة، وكأن النقل برهان، وأسقطت العقل والواقع من الحساب، في حين أن العقل أساس النقل وأن القدح في العقل قدح في النقل"(٢)، ولذلك تكون النتيجة عند حنفي أن: "الحجج النقلية كلها ظنية، حتى لو تضافرت وأجمعت على شيء أنه حق؛ لم يثبت أنه كذلك إلا بالعقل"(٣).

وهذه المغالاة في الجانب العقلي أدت إلى تحويل العقل لسلطة مرجعية

---

(١) التدين المنقوص ص١٧٦. وانظر أيضًا: السنة التشريعية وغير التشريعية، بحث في مجلة المسلم المعاصر، العدد الافتتاحي، شوال ١٣٩٤هـ ص٣. حوار لا مواجهة، ص٤٧، وغيرها.

(٢) من العقيدة إلى الثورة ١/ ٣٦٨، ٣٦٩.

(٣) من العقيدة إلى الثورة ١/ ٣٧٢.

مطلقة، على حد تعبير حسن حنفي بأنه: "لا سلطان إلا للعقل"(١)، وأن "العقل قادر على إثبات كل شيء ونفيه"(٢)، بل إن تحكيم النص يُعدّ عند البعض: "في جميع الأمور الروحية والزمنية تهديدًا خطيرًا لاستقلالية الإنسان على المستوى الخلقي والسياسي...، وعلى الاستقلالية الإبستمولوجية للعقل"(٣).

إن التعارض الموجود بين العقل والنقل في الفكر العلماني هو في الحقيقة تعارض بين منظومتين؛ المنظومة الإسلامية والمنظومة العلمانية، وكل منظومة لها أصولها الأساسية في الكشف عن الحقيقة، فالعقل في الفكر العلماني المعاصر ينبني على منظومة من الأسس والقواعد يجمعها الجانب الحسي المادي التجريبي، وهذه المنظومة تنشأ فيما بينها مشكّلة عقلًا مستقلًا يناهض الوحي، ويحاول أن يستبدل بالوحي الذي يُنتج المعرفة والأمور الغيبية عقلًا وضعيًا لا يعترف إلا بالحس والتجربة والواقع.

فالخطاب العلماني في تبنيه أسبقيةَ العقل ينطلق من مفردات العقل الغربي بصورته الوضعية، ويتجاهل -بقصد أو بدون قصد- أن العقل الغربي ينطلق من مقدمات أساسية جوهرية، بناء على رؤاه الكلية للوحي والإنسان والغيب وللوجود بشكل عام، وهذه المقدمات تتعارض بشكل كلي مع الرؤية الإسلامية التي يصوغها الوحي، إلى جانب أن تصورها للعقل الموافق للوحي تصور ناقص، أدى إلى استبعاد المفهوم الصحيح لهذا العقل، ويرجع السبب في هذا التصور الناقص إلى القصور العام في تصور التراث، فليس كل عقل يعتمد على

(١) التراث والتجديد، حسن حنفي ص٥٢.
(٢) من العقيدة إلى الثورة، حسن حنفي ١/ ٣٧٣.
(٣) انظر: الأسس الفلسفية للعلمانية ص٣٩.

التراث يمثل الجانب الصحيح من العقل الإسلامي المنضبط. ولا يصح تجاوز العقل الإسلامي المنضبط لفشل العقل الكلامي أو العقل الباطني أو الفلسفي لحل مشكلة تعارض النص مع العقل.

المطلب الثاني

تقسيم السنة إلى تشريعية وغير تشريعية

السنة هي المصدر الثاني في التشريع الإسلامي، فما جاء في السنة وصح نسبته إلى الرسول ﷺ فهو في منزلة التشريع كالقرآن، وهذا معروف عند أهل العلم، ولكن هذا الاتجاه التجديدي العقلية نظر إلى السنة النبوية من زاوية أخرى، وسبب هذه النظرة المتطرفة هو تعارض نهج هذا الاتجاه مع الصحيح الثابت من سنة المصطفى ﷺ، ولذلك كان لا بد من موقف لهذا الاتجاه تجاه السنة لا يتعارض مع ما أصله من قضايا تجديدية يرى أنها ضرورات الواقع والعصر.

ويعني أصحاب هذا الاتجاه بتقسيم السنة إلى تشريعية وغير تشريعية؛ أن من السنة ما يؤخذ به في مجال الأحكام الشرعية كالصلاة وبقية العبادات، وقضايا العقيدة الأساسية، ومن السنة ما ليس بتشريع فلا يلزم الأخذ به إلا ضمن شروط، وهو ما فعله الرسول ﷺ بوصفه بشرًا مجتهدًا وليس نبيًا، ومن هذا الباب يشرع أصحاب هذه الدعوات في تفسير أبواب السنة على أنها غير تشريعية وغير ملزمة، ويتفاوتون في هذا الصرف.

ويذكر نصر حامد أبو زيد في هذا السياق: "أنه يجب أن نفهم أقوال الرسول الخاصة بوجوب اتباع سنته بأن المقصود بها أقواله وأفعاله الشارحة والمبينة لما

ورد مجملًا في تعاليم القرآن، وما سوى ذلك من الأقوال والأفعال يجب أن يدرج في سياق الوجود الاجتماعي للشخص التاريخي، بمعنى أنها أقوال وأفعال غير ملزمة للمسلم في العصور التالية، وهذه التفرقة بين سنة الوحي وسنة العادات كانت تمثل نقطة الخلاف بين أهل الرأي وأهل الحديث، حيث أصر الفريق الأول على التمييز بينهما، بينما أصر الفريق الثاني على التوحيد بينهما"(١).

وأما الدكتور محمد سليم العوّا فيبالغ في تقسيم السنة إلى تشريعية وغير تشريعية، ويرى أن أغلب المروي عن الرسول ﷺ من النوع الثاني فيقول: ويلاحظ كون أغلب تصرفات الرسول مبناه على التبليغ قول قد يصل الباحث إلى خلافه عند إمعان النظر في الصحيح من سنة رسول الله ﷺ، بل الذي يغلب على الظن أن أغلب المروي عنه ﷺ في شؤون الدنيا -خارج نطاق العبادات والمحرمات- ليس من الشرع اللازم"(٢).

وتقسيم السنة إلى تشريعية وغير تشريعية قول مناقض للحقيقة؛ فإن السنة هي: ما أثر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة أو سيرة، سواء كان قبل البعثة أو بعدها(٣).

وعلى هذا فالسنة كلها تشريعية إلا ما دل الدليل على خلافه، مثل ما فعله الرسول ﷺ بفعل الجبلة والطبيعة، ككراهته أكل لحم الضب، وهذا منصوص عليه، وبهذا فالسنة حجة معتبرة، وقد جاءت آيات القرآن الكريم المتناثر

(١) النص والسلطة والحقيقة ص١٧.

(٢) السنة التشريعية وغير التشريعية، بحث في مجلة المسلم المعاصر، العدد الافتتاحي، شوال ١٣٩٤هـ، ص٣.

(٣) انظر: في تعريف السنة: السنة ومكانتها في التشريع ص٤٧.

وأحاديث الرسول ﷺ تأمر بطاعة الرسول ﷺ والتمسك بسنته والاحتجاج بها، إضافة إلى ما ورد من إجماع الأمة على ذلك، فمن ذلك:

قوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥]، وقد قال الأمام الشافعي: "لم أسمع أحدًا نسبه الناس أو نسب نفسه إلى العلم يخالف في أن فرض الله عَزَّوَجَلَّ اتباع أمر الرسول ﷺ والتسليم لحكمه بأن الله عَزَّوَجَلَّ لم يجعل لأحد بعده إلا اتباعه، وأنه لا يلزم قول بكل حال إلا بكتاب الله أو سنة رسول الله ﷺ، وأن ما سواهما تبع لها، وأن فرض الله علينا وعلى من بعدنا وقبلنا في قبول المخبر عن رسول الله واحد، لا يختلف في أن الفرض والواجب قبول الخبر عن رسول الله ﷺ"(١).

ومما يؤكد أن كل ما بيَّنه الرسول ﷺ هو من أمور الدين شيئان(٢):

الأول: أن النبي ﷺ لم يبين لنا فرقًا واضحًا في سُنَّته بين أمور الدنيا وأمور الدين، ولو كان مثل هذا التقسيم حقيقة قائمة لأوضح لنا كيف نميز بين القسمين تمييزًا لا نقع معه في لبس؛ لأن الحاجة -لا شك- ماسة إلى مثل هذا التمييز، فلما لم نجد بيانًا عن الرسول ﷺ مع قيام الحاجة إليه تأكدنا أن التقسيم إلى سُنَّة خاصة بأمور الدين وسُنَّة خاصة بأمور الدنيا تقسيم لا وجود له. وحتى أولئك الذين وقع في وهمهم هذا التقسيم لم يستطع أحد منهم أن يقدم معيارًا صحيحًا للتمييز بين ما ظنوه سُنَّة تشريعية وغير تشريعية، ولن يستطيعوا؛ لأن هذا التمييز لا

(١) الأم ٧/ ٢٧٣.

(٢) انظر: مفهوم تجديد الدين ص٢٤٦.

يقوم إلا في أذهانهم فقط.

والثاني: أن الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين والفقهاء وقادة الرأي والفكر خلال أربعة عشر قرنًا، لم يعرف عن أحد منهم أنه رد سُنَّة من سُنن الرسول ﷺ بحجة أنها خاصة بأمور الدنيا، مع كثرة اختلافهم ورد بعضهم على بعض عند تعارض الأدلة.

والغرض من تقسيم السنة إلى تشريعية وغير تشريعية حلُّ مسألة مصادمة النصوص للفكر التجديدي المطروح.

ووصف بعض قضايا السنة بأنها من القسم غير تشريعي يعتمد على فذلكة صاحب الفكر ومدى استطاعته في الروغان واللعب في المصطلحات؛ للتمويه على القارئ بأن هذا القسم غير ملزم ولا يتعارض مع الفكر التجديدي.

المطلب الثالث

الجرأة على الطعن في الأحاديث الصحيحة

كثير من قضايا التجديد المطروحة من قبل هذا التيار تصطدم بالآثار النبوية الصريحة، وأيضًا بالقسم التشريعي منها حسب تقسيمهم، وفي هذه الحالة يلجأ أصحاب هذا الاتجاه إلى الطعن في الأحاديث، سواء كان طعنًا مباشرًا أو طعنًا في الآلية التي يقوم عليها عمل المحدثين في التصحيح والتضعيف.

بل إن الخطاب العلماني يكذب في أهم الأمور، وهو ما يتعلق بالوحي، حيث يكذب قصة الغار، وفي هذا يقول هشام جعيط: "فإن قصة الغار وما تبعها اختلاق بحت، لكنها ترمز بشكل مسرحي إلى أمور جدية هامة، وتعكس آراء وتصورات

ظهرت في الضمير الإسلامي "[١].

ويمتد هذا التكذيب للأحاديث الذي تتحدث عن بعض المغيبات، حيث يطعن محمد حمزة في بعض أحاديث البخاري التي تتكلم على بعض المغيبات بأنها تحمل بنية أسطورية، فيقول: "إن هذا القبول دليل واضح على الثقافي الذي ينضح من شروط المحدثين، ذلك أن هذه الأحاديث ذات البعد الميثي[٢] تنسجم مع البنية الذهنية والنفسية للقدامى، ولم تكن مضامينها تثير في نفوسهم أي ريب في شأنها، ولذلك قبلوها، ولم يكن بوسع معاييرهم أن تقصيها من المدونة الحديثية التي عدّت صحيحة "[٣].

وفي موضوع الفقه السياسي نجد دعاة التجديد الرافضين لفكرة تعيين الحاكم المسلم بالشروط المعتبرة في كتب الفقه يلمزون في أحاديث القرشية[٤]، وبعضهم يصرح بأنها من وضع السلطة، فيقول عبد الجواد ياسين: "حين نقرأ وقائع السقيفة كما أوردها ابن قتيبة –وهو نفسه مؤرخ سني ذو نزعة سلفية– في كتابه (تاريخ الخلفاء) المعروف بـ(الإمامة والسياسة) نجد أن أبا بكر لم يحتج مطلقًا على الأنصار بنص منسوب إلى النبي ﷺ، وإنما تكلم عن سبق المهاجرين للإسلام وبلائهم فيه، وقرب موقعهم من النبي ﷺ إلى قريش. إشارة من يعرض

(١) الوحي والقرآن ص٣٩.

(٢) الميثي تعني عرض فكرة أو مذهب في صورة شعرية وروائية مقصودة، حيث يسود الخيال وتختلط المتخيلات بالحقائق الكامنة، وتطلق أيضًا على الحكاية الخرافية الشعبية الأصل، التي تتمثل فيها قوى الطبيعة كائنات شخصية، ويكون لأفعالها ومغامراتها معنى رمزي. انظر: موسوعة لالاند الفلسفية ٢/ ٨٥٠.

(٣) الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي ص٢٢٦.

(٤) غالب هذه الأحاديث في الصحيحين.

رأيًا، لا إشارة من يحتج بنص مرفوع باعتبارها القوة السياسية الوحيدة المؤهلة لحكم العرب"[١].

فالكاتب يرى أن أحاديث الفقه السياسي قد مورس عليها عمليات جراحية بغرض تسكين الحوادث وتسويغ فقهي للسلطة القائمة، وبما أن (أحاديث القرشية) جاءت في الصحيحين فإنه يلمز أيضًا بأحاديث الصحيحين في هذا السياق، حيث يقول: "إن المشكلة الرئيسية التي نواجهها في هذا الموضوع هي تلك (الحصانة الإضافية) التي تسبغ على الروايات لمجرد ورودها في الصحيحين، أما الحصانة فنعني بذلك الحكم المسبق بصحة الحديث من جهة سنده؛ إذ في رواية الشيخين له إقرار بالعدالة والضبط في حق رواته، فضلًا عن اتصال الرواة بينهم، الأمر الذي ينسحب عمليًا لدى الجمهور على متن الحديث[٢].

وفي سياق تكذيب أحاديث القرشية فإن محمد شحرور أكثر صراحة في ذلك، حيث يقول عن أحاديث القرشية: "إن كل ما روي من أحاديث نبوية صحيحة تتعلق بأنماط الحكم ينتسب إلى اللحظة التاريخية التي قيل فيها الحديث، أما إذا كانت تتعلق بأنماط مستقبلية للحكم من مثل (الأئمة من قريش) فهي أحاديث ملويّة وموضوعة ومرفوضة؛ لأنها تطبيقًا تخالف النبوة كعقيدة، وتخالف الرسالة كسلوك، وافتراض صحتها يؤدي إلى افتراض أن النبي ﷺ كان -حاشا لله- يهدم أسس رسالته ونبوته بنفسه"[٣].

---

(١) انظر: السلطة في الإسلام ص ٣٢٠.
(٢) انظر: المرجع السابق ص ٢٩٢.
(٣) الدولة والمجتمع ص١٥٨.

هذا بالنسبة لموقف دعاة التجديد للحديث النبوي بشكل عام؛ أما حديث الآحاد فيتجلى الكلام عليه في النقطة التالية.

المطلب الرابع

عدم حجية أحاديث الآحاد

تعرضت أحاديث الآحاد أكثر من غيرها للطعن والإنكار من دعاة التجديد العقلي، وذلك بحجة أنها أحاديث لا ترقى إلى مستوى القطع واليقين، وفي هذا السياق يقول محمد حمزة: "وإذا كان خبر الواحد لا يفيد اليقين لقيام الدليل والزيادة والنقصان، وبأن الصحابة لم يجمعوها، ولم يبلغوها إلى غيرهم بالتواتر، مع علمهم بأن اتباع الظن غير جائز في الإسلام إلا لضرورة، فأي فائدة منها ترجى، وكيف يقبلها المسلمون"(١)، وإذا كانت أحاديث الآحاد لا تفيد اليقين؛ فإن من أنكرها لا يكون آثمًا على حد تعبير العشماوي، الذي يقول: "ومفاد ذلك أن أحاديث (سنة) الآحاد ليست فريضة دينية، ولا واجبًا دينيًا، وأن من ينكر استقلالها بإثبات الفروض أو الواجبات الدينية لا يكون قد أنكر شيئًا من الدين، ولا يكون آثمًا أو عاصيًا أو كافرًا"(٢).

وما عليه الخطاب العلماني في رد أحاديث الآحاد هو امتداد لبعض الفرق الكلامية التي لم تأخذ بخبر الآحاد بناء على أنها لا تفيد اليقين، وهذا الرد لأحاديث الآحاد مخالف لما عليه المسلمون، وهناك عشرات الأدلة على أنها حجه بنفسها، فقد حول الصحابة قبلتهم بحديث آحاد كما في حديث تحويل

(١) الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث ص٣١٢.

(٢) حقيقة الحجاب وحجية الحديث ص٩٧

القبلة[١]، وأرسل النبي ﷺ معاذ بن جبل وعلي بن أبي طالب إلى اليمن وهم آحاد ليعلموا الناس الإسلام، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]، والطائفة آحاد[٢].

يقول الإمام ابن القيم حول خطأ تقسيم السنة إلى متواتر وآحاد بناء على أن أحاديث الآحاد لا يؤخذ بها: "وهذا التفريق باطل بإجماع الأمة، فإنها لم تزل تحتج بهذه الأحاديث في الخبريات العلميات كما يُحتج بها في الطلبيات العمليات، ولا سيما والأحكام العملية.. ولم تزل الصحابة والتابعون وتابعوهم وأهل الحديث والسنة يحتجون بهذه الأخبار في مسائل الصفات والقدر والأسماء والأحكام"[٣].

المطلب الخامس

الشك في مناهج المحدثين وعملهم في السنة

تطاول دعاة التجديد العقلي في نقدهم لعمل المحدثين في السنة النبوية، فمنهم المصرح ومنهم الملمح، ونقد المحدثين درجة من درجات نقد الحديث ذاته المعارض للتجديد، حيث كان نقد المحدّثين والشك في منهجيتهم بأنهم لا يعتمدون على مناهج محكّمة، وإنما عملهم مجرد من أي آلية علمية، وفي ذلك

(١) انظر صحيح مسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة ح (٥٢٥)

(٢) انظر حجية الآحاد في العقيدة ص ٢١ وما بعدها، أصل الاعتقاد ص ٥٧.

(٣) انظر مختصر الصواعق ص٥٩٠.

يقول أبو زيد: "ولم يكن علماء الحديث -بحكم غلبة الطابع النقلي التوثيقي على عملهم، وبحكم الارتباط بين أغلبهم وبين جهاز السلطة في أكثر العصور- يتمتعون باتساع الأفق العقلي القابل للخلاف والنقاش مثل المتكلمين أو الفقهاء أو علماء القرآن، بل كانوا أقرب إلى الوعاظ في تصور الحقيقة وفي التعصب ضد أي اجتهاد ليس له سند مباشر من النقل، لذلك ليس غريبًا في كتب علم الرجال أن يستبعد من مجال الرواة العدول كل من كان من أصحاب المقالات، وهو توصيف لكل الفرق عدا تلك التي تعاطف معها المحدث"(١).

ويدعي العلمانيون أن المحدثين اهتموا بالإسناد دون نقد المتن يقول عبد المجيد الشرفي: "فإن عملية الجمع والتصنيف والتدوين هي في حد ذاتها عملية اختيار، والاختيار معناه الاحتفاظ بأشياء وإقصاء أخرى، ولا يتصور ذلك إلا بنقد متن الحديث نقدًا ضمنيًا بالوسائل العقلية، ولو ذهب ظن المحدث أنه لا ينقد سوى السند معدلًا أو مجرحًا؛ فما احتفظ به هو ما كان يعكس التمثل السائد لشخص الرسول في فترة متأخرة عن زمن الوحي، وطرأت فيها تحولات جذرية إلى حد ما، مثلما يعكس إسقاطًا للقيم التي شاعت في أوساط المحدثين دون سواهم من العلماء"(٢).

ويتركز نقد دعاة التجديد في عمل المحدثين على سلّم الهرم وهم الصحابة، فمن المعروف من أساسيات علم الحديث اعتماد مبدأ عدالة الصحابة، وهذا ما لم يقبله دعاة التجديد، وإذا هُدمت هذه القاعدة فسيسقط غالب الأحاديث النبوية، وفي سياق نفي عدالة الصحابة التي اعتمدها المحدثون يقول محمد

(١) نقد الخطاب الديني ص١٢٨.

(٢) الإسلام بين الرسالة والتاريخ ص١٨١.

شحرور: "الذي يجب أن يهمنا هو أن ندرك أن تصرفات الصحابة تصرفات إنسانية اجتهادية بحتة غير مقدسة، وأن الصحابة بشر مثلنا، تصرفوا حسب درجات وعيهم وفهمهم ومصالحهم...، وعندما نتكلم عن الصحابة فنحن نتكلم عن أناس مؤمنين بالله ورسوله، يعيشون الجدل الإنساني، وتنطبق عليهم كل صفات الانسان في كل مجتمع، فيهم الفظّ والدمث، والصريح والكتوم، الزاهد والطامع، الماكر والساذج، والمقبل على الدنيا والمعرض عنها، والشديد القاسي واللين المساير"(١).

وهناك منهج جديد في نقد السنة، يزعم أنه باستطاعته تمييز الأحاديث الصحيحة من الأحاديث المنحولة بسبب الواقع السياسي أو الاجتماعي أو غيره، وهذا المنهج أعلى كفاءة من مناهج الأقدمين -كما يزعمون- وممن اقترحه الدكتور نصر حامد أبو زيد، فيقول في ذلك: "نقطة البدء منهجيًا تتمثل في تحديد شخصية الراوي، وعن طريق تحديد هذا الراوي يتحدد العصر الذي شاعت فيه الرواية وانتشرت، كما يتحدد المكان الأصلي والبيئة التي انتشرت فيها، ويلي ذلك دراسة تاريخية تتبعية لسلسلة الإسناد التي تربط هذا الراوي الأصلي المشترك بمن يروي عنهم، وما نوع الروايات الأخرى التي رواها عنهم، وباستمرار عملية التتبع تلك وما يصاحبها من تفكيك لسلاسل الإسناد يمكن تميّز الرواية الأصلية من تلك المنحولة بدرجة أعلى دقة"(٢).

وهذا التوجه من دعاة التجديد العقلي تجاه نقد عمل المحدثين في تصحيح السنة وتضعيفها نابع عن قلة دراية في هذا المنهج وعدم إلمام بقواعده وآلياته،

(١) انظر: الدولة والمجتمع ص١٦٠.
(٢) انظر: الخطاب والتأويل ص ٢٦٥.

ويشبه حالهم هذا حال المعتزلة الأوائل وأهل الكلام في بعدهم عن السنة وأخطائهم في تصور عمل المحدثين التي لا يقع فيها صغار طلاب الحديث.

المطلب السادس

النظرة الدونية للتراث الفقهي

إن النظرة السائدة لدعاة التجديد تجاه التراث الفقهي أنه فقه أدى دوره في الماضي من حيث معالجته للوقائع الماضية، أما في هذا العصر فيجب أن يتنحى هذا الفقه ليحل محله فقه متطور مواكب لمستجدات الزمان والمكان، وبعض دعاة التجديد يبالغ في تطرفه فيلمز آراء الفقهاء بأن أصحابها جعلوها شريعة مع شريعة القرآن.

وكثير من أصحاب التجديد العلماني ينظرون إلى التراث الفقي بناء على أنه نتاج صراع، سواء كان بين أطراف لها بعدها السياسي، أو لها بعدها العرقي، ويقول نصر حامد أبو زيد في ذلك: "ومن الطبيعي والمنطقي أن يوضع فكر الشافعي في السياق الفكري العام للعصر الذي أنتجه من جهة، وفي سياق المجال المعرفي الخاص –مجال أصول الفقه– من جهة أخرى، إن أطروحات الشافعي لا تفهم حقيقة الفهم بمعزل عن الصراع الفكري الذي كان محتدمًا بين أهل الرأي وأهل الحديث في مجال الفقه والشريعة، ولا يمكن لهذا الصراع بدوره أن يفهم حق الفهم إلا في سياق الصراع الفكري على مستوى العقيدة بين المعتزلة وخصومهم من المشبهة والمرجئة، وهذا الصراع المركب يحيل من داخله إلى صراع آخر مركب أيضًا يدور على مستويين: مستوى ظاهر، وهو مستوى الصراع الشعوبي بين العرب والفرس خاصة، وهو صراع كانت له أبعاده الثقافية والفكرية

الواضحة، فضلًا عن تجلياته الضمنية في أشكال الصراع الفكري المشار إليها، والمستوى الآخر هو مستوى الصراع الاجتماعي –الاقتصادي السياسي– الذي كان يتخذ في الغالب شكل الصراع الفكري الديني، ويتركز في النهاية حول تأويل النصوص الدينية"(١).

وهذا التفسير للفقه الإسلامي من قبل نصر أبو زيد هو تفسر ماركسي مادي لنشأة الفقه الإسلامي، ويستبعد أي جوانب علمية أو أخلاقية أو دينية للمنظومة الفقهية، وإنما يركز فقط على السبب المادي وراء إنتاج الفقه الإسلامي، ولا شك أن هذه النظرة المادية بعيدة جدًا عن الصواب، ولم تنظر إلى أي جوانب دينية أو علمية شهد لها التاريخ لهذا التراث الضخم الذي أنتجته الحضارة الإسلامية.

ومن أصحاب هذا الاتجاه الحداثي من يطرح مشروع إعادة تأصيل الأصول لتجديد الشريعة، بناءً على أن الفقه بني على أصول ترجع إلى عصر التدوين، وهذه الأصول لا تناسب العصر الحديث. يقول الجابري في هذا الصدد: "إن المطلوب اليوم هو إعادة منهجية التفكير في الشريعة انطلاقًا من مقدمات جديدة ومقاصد معاصرة، وبعبارة أخرى: المطلوب اليوم تجديد ينطلق لا من مجرد استئناف الاجتهاد في الفروع، بل من إعادة تأصيل الأصول؛ من إعادة بنائها"(٢).

ويقول أيضًا: "إن القواعد الأصولية التي ينبني عليها الفقه الإسلامي لحد الآن ترجع إلى عصر التدوين (العصر العباسي الأول)، وكثير منها يرجع إلى ما

(١) الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية ص٥٤.
(٢) وجهة نظر ص ٤٠-٤١

بعده. أما قبل عصر التدوين هذا فلم تكن هناك قواعد مرسومة تؤطر التفكير الاجتهادي بمثل ما حدث بعده، والفقهاء الذين وضعوا تلك القواعد قد صدروا في عملهم الاجتهادي ذاك عن النظام المعرفي السائد في عصرهم، وعن الحاجات والضرورات والمصالح التي كانت تفرض نفسها في ذلك العصر، وبما أن عصرنا يختلف اختلافًا جذريًا عن عصر التدوين ذلك -سواء على مستوى المناهج أو المصالح- فإنه من الضروري مراعاة هذا الاختلاف والعمل على الاستجابة لما يطرحه ويفرضه"[١].

وأيضًا ذكر الجابري نفسه عن القواعد الأصولية أنها ليست مما نص عليه الشارع، وأنها من وضع الأصوليين، ولا شيء يمنع من اعتماد قواعد أخرى[٢].

ونقد الجابري هذا للأصول التي بنى عليها الفقهاء مذاهبهم الفقهية، بناء على أن هذه الأصول وهذا التراث الفقهي لا ينبغي الاعتماد عليه في هذا العصر الراهن، من جهة أنه لم يعد يلبي حاجات العصر الراهنة، ولذلك لا ينبغي النظر إليه نظرة إعلاء واحترام.

المبحث الخامس

وقفات نقدية مع دعاة التجديد العلماني

سلك دعاة التجديد العقلي أبوابًا عدة للدخول إلى مناقشة فكرة تجديد الدين، ومن هذه المداخل بدأ التنظير العقلي لفكرة التجديد، مع اختلاف مناهجهم ورؤاهم ودرجة جرعة العقلانية التي تختلف من مفكر لآخر، وقد

(١) المرجع السابق ص ٦٣

(٢) انظر: المرجع السابق ص ٦٢

اخترت أبرز ثلاثة مداخل أرى أنها أهم ما يشتركون فيه؛ ليكون النقاش معهم في ضوء تلك المداخل، وهي: إشكالية المصطلح، والنص الشرعي، والتراث.

المطلب الأول

إشكالية المصطلح

إشكالية المصطلحات إشكالية قائمة في الثقافة العربية، من حيث هلامية بعض هذه المصطلحات وضبابيتها، حتى أصبحت هذه المصطلحات لغة لا يمكن أن تحسم معانيها بشكل نهائي، وكثرت هذه المصطلحات كثرة حدّت من الفهم الكلي للقارئ العادي، حتى وجدت أحيانًا لغة مصطلحية خاصة ببعض الكتاب، لا يشاركها فيها غيرهم(١).

وهذه المصطلحات التي لا ترجع إلى جذور عربية أصلًا، فضلًا عن أن تكون مصطلحات شرعية أدت إلى تمرير كثير من المفاهيم الفاسدة من خلالها.

وهذه المصطلحات تتكاثر بصورة غريبة وتتفشى عبر أجهزة الإعلام ومنتديات الثقافة العامة، مما يجعلها مزلقًا لكثير من الأفهام، بل إن الإلحاح المكثّف على إبراز هذه المصطلحات والتركيز على جعلها (قطبًا) للحوار الديني يدور حولها ويتفرع حديثه من دلالاتها = أدى إلى توريط بعض الدعاة في تبني هذه المصطلحات، ولو بطريقة غير مباشرة، كمصطلح (الثابت والمتغير) أو (الثابت والمتحول)(٢) وغيرهما.

---

(١) كمصطلحات محمد أركون في كتاباته على سبيل المثال.

(٢) انظر: تجديد الفكر الإسلامي لجمال سلطان ص ٥٧.

وسبب ذلك تغييب المصطلح الشرعي العلمي، فإذا غاب المصطلح الشرعي العلمي أو غُيب توسع المجال للمصطلحات التي تضيع مفاهيم الإسلام.

على أن بعض من يدعي الاستنارة يصل إلى درجة اللعب بالمصطلحات، فيستخدم المصطلح الشرعي إجرائيًا مع تفريغه من محتواه الشرعي، وهذا كثير، ومصطلح (التجديد) الذي نحن بصدده من هذا الباب.

فمصطلح (التجديد) مصطلح شرعي جاء به الحديث النبوي «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنه من يجدد لها دينها»[١].

والمراد بالتجديد التنمية من الداخل والاحتفاظ بالجوهر والإبقاء على طابعه وخصائصه، مع الاحتفاظ بالخصائص الأصلية وترميم ما بلي منه، وتقوية ما ضعف منه. فالتجديد الإسلامي يأتي من داخل مفاهيم الإسلام وتعاليمه، وليس من خارجه، فليس من التجديد محاولة بعض الكتاب المعاصرين إسقاط نظريات غربية على الإسلام، وليس من التجديد أيضًا إسقاط بعض القوانين الغربية على الفقه مثلًا، وليس من التجديد الاستخفاف بكل قديم، وفتح الأبواب لكل جديد بدعوى أن الجديد يمثل الرقي والتقدم، والقديم يمثل التخلف والانحطاط[٢].

وما ينادي به دعاة التجديد العقلي ليس في الحقيقة تجديدًا بالمفهوم الشرعي، وإنما يصدق أن يطلق عليه تغيير أو تبديل، لأنه في الواقع ليس تجديدًا للدين بقدر ما هو تغيير لبعض معالم الدين، وقد سبق بيان نماذج من ذلك.

إن مصطلح التجديد كما يفهم من تراث الفقه الإسلامي خاصة كان منضويًا

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) انظر: الفقه الإسلامي بين الأصالة والتجديد ص ٩٧.

تحت مصطلح (الاجتهاد)، ومفهوم (المجدد) كان منضويًا تحت مصطلح (المجتهد)، وعندما عالج الأصوليون قضية التجديد فقد عالجوها في الواقع والحقيقة من خلال موضوعه (الاجتهاد)، بل إن مفهوم الاجتهاد يمكن اعتباره أحد المفاهيم التي ابتكرتها المنظومة الإسلامية وانفردت به الحضارة الإسلامية.

وقد أصبح مصطلح (التجديد) يثير القلق والريبة والتوجس في نفوس كثير من المسلمين؛ لأن التيارات العقلانية استطاعت احتلاله وتفريغه من محتواه الشرعي، وتعبئته بمضامين وتوجهات جعلته رمزًا على تجاوز الشريعة وتخريب الدين.

ولم يكن التجديد في ذاته -باعتباره معنى أو مصطلحًا- ليحمل ذلك المعنى المريب أو المنحرف لولا العبث العلماني فيه، ومحاولة استثماره باعتباره معنى جديدًا ليكون بديلًا عن مفهوم الاجتهاد، بدلًا من أن يكون مرادفًا له[١].

والتجديد والاجتهاد في الفكر الإسلامي يخضع لضوابط ضرورية، تعطي لذلك التجديد شرعيته، وتمنعه من أن تكون تبديلًا أو تغييرًا أو انحرافًا يقوده العقل. وتتمثل قواعد التجديد المشروع بأمور؛ هي[٢]:

أولًا: عدم الإخلال بالنصوص الثابتة، وذلك أن الفكر الإسلامي يختلف في خصائصه عن الفكر الوضعي من حيث المصادر؛ فالفكر الوضعي فكر بشري يخضع للعقول المجردة وللاجتهادات الفكرية من غير ضوابط أو قيود، بخلاف الفكر الإسلامي؛ فهو فكر يلتزم بمصادره الأساسية.

---

(١) انظر: تجديد الفكر الإسلامي لجمال سلطان ص ٦١، من التراث إلى الاجتهاد ص ٢٧٦.

(٢) انظر: منهج التجديد في الفكر الإسلامي، فاروق النبهان، بحث ضمن كتاب تجديد الفكر الإسلامي ص ٥٣، تجديد الفقه الإسلامي ص ١٩٦.

ثانيًا: الالتزام بالمعنى اللغوي الذي أقره علماء اللغة، ومراعاة المصطلحات الشرعية التي أخرجها الشارع من معناها اللغوي العام إلى معنى خاص دل عليه النص عن طريق أدلة قطعية، مع الاعتبار في فهم النصوص بالذين نزلت عليهم وعملوا بها، وهم الصحابة أول المخاطبين بالنص.

ثالثًا: تحديد علاقة اللفظ بالمعنى المستفاد منه، عن طريق مراعاة القواعد المقررة عند علماء الأصول، بحيث يكون استعمال اللفظ معبرًا عن معنى أراده الشرع.

رابعًا: احترام القواعد الاجتهادية، وتعتبر القواعد الاجتهادية من أهم ضوابط الفكر لكي يكون أصيلًا في منطلقاته، كالقواعد المنصوص عليها في القياس والمصالح المرسلة والمصلحة وغيرها، مما دلت عليه عمومات الشريعة، التي كثيرًا ما يستخدمها أصحاب التجديد العقلي بدون النظر إلى ضوابطها وقواعدها.

المطلب الثاني

النص الشرعي

يعتبر النص الشرعي هو المحكّ الأساسي في عملية التجديد العلماني، من ناحية ما يمارس عليه من إسقاطات تزيحه عن مراد الشارع، سواء كانت تلك الإسقاطات نظريات نقدية مستقاة من الفكر الغربي(١)، أو نظريات تأويلية لظاهره(٢).

(١) يمثل هذا الاتجاه محمد أركون في مشروعه النقدي. انظر مثلًا كتابه: تاريخية الفكر العربي الإسلامي وغيره.

(٢) يمثل هذا الاتجاه نصر حامد أبو زيد في مشروعه النقدي. انظر مثلًا كتابه: الخطاب والتأويل =

فالنص الشرعي مرجعية كل نشاط فكري تجديدي في الإسلام، وكل جهد يزعم التجديد في الفكر الإسلامي وهو يمارس عملية إسقاط النص أو تجاوزه فهو فكر منحرف، ولا ينتمي إلى الجهد التجديدي وفق المنهج الإسلامي وشروطه، فالدين المطالب بتجديده هو دين الله، وهو واضعه وضابطه ومحدده، والطريق الوحيد لمعرفة هذا الدين هو الوحي المتمثل في النص، فإذا أسقط النص فقد حصل تجاوز لشيء من الدين، وعلى هذا لا بد من بيان أمور تجاه النص(١):

❁ **الأول: عربية النص:**

وذلك أن النص القرآني والنبوي أتيا وفق لغة العرب وبيانهم، فكل فهم للنص أو استدلال به يكون محكومًا بقواعد العربية وأصولها ومفرداتها، إضافة إلى استحضار فهم المخاطبين به الأوائل الذين نزل عليهم الوحي، وهم الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

❁ **الثاني: مقاصد الشريعة والنص:**

وذلك أن معارضة النص بما اصطلح عليه بمقاصد الدين أو روح الشريعة هو نوع من تجاوز النص أو التحايل على إسقاطه، ما دام النص قطعيًا في ثبوته وفي دلالته، إذ إن تحديد معنى ما بأنه متوافق مع روح الشريعة أو مقاصد الدين هو نوع من الاجتهاد وإعمال العقل المستهدي بالوحي، وإذا اتفق الأصوليون على أنه "لا اجتهاد مع النص" فإن النص في هذه الحالة يكون مقدمًا، ولأنه الأكثر

=

وكتاب دوائر الخوف قراءة في خطاب المرأة غيره.

(١) انظر: تجديد الفكر الإسلامي لجمال سلطان ص ٦٤.

تحديدًا ودقة ومباشرة في مسألته، في حين أن (روح الشريعة) و(المقاصد) معانٍ فضفاضة وعامة وغير مباشرة، هذا بالإضافة إلى أن أي مصلحة لا يشهد لها النص هي مصلحة غير معتبرة، وقد قرر ذلك علماء أصول الفقه(١).

فالأحكام المعلومة من الدين بالضرورة، أو التي ثبتت بدليل قطعي الثبوت قطعي الدلالة(٢)، مثل وجوب الصلوات الخمس والصيام والزكاة، وتحريم الزنا والسرقة وشرب الخمر والقتل وعقوباتها المقدرة لها، وأيضًا كل العقوبات والكفارات المقدرة = فإنه لا مجال للاجتهاد فيها.

ففي قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖ﴾ [النور: ٢]، لا يتأتى الاجتهاد في عدد الجلدات، وكذلك تحريم الربا في آية الربا ﴿وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، لا يجتهد في مبدأ التحريم، وقد أبانت السنة تحريمه في النقدين والمطعومات الستة(٣).

أما إذا كان النص غير قطعي الدلالة أو الثبوت، أو قامت القرائن على اختصاصه بزمان معين أو حالات معينه أو واقع معين، فهنا يكون الأمر في سعة، ومن حق العقل الإسلامي بل من واجبه أن يقوم بدوره المطلوب في بيان وجه الحق وتقريب المعنى، بما يتوافق مع ما كان عليه النبي ﷺ من بيان أمر الدين(٤).

وإذا كانت الحادثة لا نص فيها ولا إجماع فمجال الاجتهاد فيها هو البحث

---

(١) انظر: الموافقات في أصول الشريعة ٢/ ٣٧، ٣٨.

(٢) قطعي الثبوت قطعي الدلالة: هو الذي لا شك في صحة سنده ولا يحتمل وجهًا آخر لمعناه. انظر: عقيدة الموحدين والرد على الضّلال والمبتدعين ص٤٠٤.

(٣) انظر: تجديد الفقه الإسلامي ص ١٩٠.

(٤) انظر: تجديد الفكر الإسلامي لجمال سلطان ص ٦٦، الإسلام والسياسة ص ٥٨.

عن حكمها بأدلة عقلية لا تخرج عن قواعد الشريعة، كالقياس أو الاستحسان أو المصالح المرسلة أو العرف أو الاستصحاب، ونحوها من الأدلة التي لها أصل شرعي، ومضبوطة بقواعد الشريعة، وإن وُجد اختلاف فيها بين العلماء(١).

وعند الحديث عن النص يثير بعض دعاة التجديد العقلي مصطلح (تاريخية النص)، بمعنى أن النص لا يتحقق العمل به إلا بتوفر الظروف التي نزل بها، وإلا صار نصًا تاريخيًا لا يصلح للعمل في عصر المتغيرات، ولا يؤمنون بقدرة النص الشرعي على تجاوز الزمان والمكان، فهو نص إلهي يمتلك المعجزة الربانية.

وهناك وجه من وجوه إعجاز القرآن يتمثل في فن التطابق بين الزمن والمعنى المناسب له، إذ لا يقدر على إحكام هذا التطابق إلا من يعلم كل الظروف وهو الله سبحانه، فقد نزّل تعالى وفصّل مئات الآيات التي فرقت بينهما ظروف الزمان، وجمع بينهما أن كل واحدة منها نزلت على سببها وأكملت ما سبقها وأسست لما بعدها، قال تعالى: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦]، ومع أن التنزيل من السماء قد كمل وختم؛ فقد بقي التنزيل من المصحف المحفوظ على الواقع الموجود، فأفكار البشر تتقادم أما النص فهو معجزٌ أبدًا جديدٌ أبدًا(٢).

والفرق بين فكر ناجح وآخر غير ناجح يُرى بوضوح في قدرة الأول على إدراك وقائع عصره ثم سياق النص في مناسبته، وعجز الثاني عن التفاعل مع النص واتهامه بالتاريخية.

---

(١) انظر: تجديد الفقه الإسلامي ص ١٩٢.

(٢) انظر: منهج تجديد الفكر الإسلامي عبد الله عبد المحسن التركي بحث ضمن كتاب: تجديد الفكر الإسلامي ص ٢٩.

المطلب الثالث

التراث

إن من أهم ما يدعو إليه دعاة التجديد العقلي في دعوتهم لتجديد الدين أو تجديد الخطاب الديني هو المطالبة بنقد التراث، أو إعادة قراءة التراث، مع اختلافهم في المنهجية التي يقوم عليها نقد التراث أو إعادة قراءته، وهذه الدعوة مبنية على احتواء التراث على الجيد والرديء، والإبداع والابتداع، والغث والسمين، فإعادة القراءة والنقد تمحص وتنقي التراث مما لا يصح الاعتماد عليه، وهذه الدعوة مقبولة في الجملة، ولكن نتائجها عند كثير من دعاة التجديد العقلي لم تحظَ بالقبول. وقبل البداءة في تمحيص هذه الدعوة لا بد من معرفة ما هو التراث.

فالتراث هو ما تركه المسلمون الذين سبقونا من حضارة وثقافة وعلوم وصناعات، والوحي ليس من التراث؛ لأنه من عند الله وليس من نتائج عقول المسلمين، فهو متعالٍ على الزمن(١).

وإن كان الكثير من العلمانيين يرى إعادة قراءة التراث ينبغي أن تنصرف إلى إعادة قراءة التراث المفسّر للنصوص الشرعية، والخروج بفهم جديد لهذه النصوص؛ إلا أن طائفة من العلمانيين أشدُّ تطرفًا؛ فقد ساوت بين النص الشرعي والنص البشري، واعتبرت النص الشرعي داخلًا في التراث ينبغي قراءته كما يُقرأ أي نص بشري آخر، كما يعبر عن ذلك حسن حنفي بقوله: "لا فرق بين النص

(١) انظر: دراسات في الفكر الإسلامي ص ١٠٣.

الديني، والنص الأدبي، والنص التاريخي، والنص القانوني، والنص الفلسفي"[١]، وكما يقول أركون في ذلك: لا ينبغي "أن نعتبر القرآن كلامًا آتيًا من فوق، وإنما فقط كحدث واقعي تمامًا، كوقائع الفيزياء والبيولوجيا التي يتكلم عنها العلماء"[٢]. ولذلك تباينت مواقفهم من التراث والنصوص الشرعية ما بين متطرف وأشد تطرفًا في ذلك.

وإذا أخرجنا النص الشرعي من التراث؛ فإن التراث نوعان[٣]:

النوع الأول: نوع منبثق عن العقيدة الإسلامية، وهذا النوع يشمل الحضارة والثقافة، وذلك مثل: الفقه والتفسير وعلم التوحيد، وكل ما نتج عن نظام الإسلام.

النوع الثاني: نوع ناتج عن نشاط عقلي محض، بطريقة التجربة والملاحظة والاستنتاج، وليس ناتجًا عن العقيدة الإسلامية، وذلك مثل: علوم الفلك والرياضيات والفيزياء وغيرها، وكالصناعات الناتجة عن هذه العلوم.

وما يطالب به دعاة التجديد العقلي هو النوع الأول من التراث، وهذه الدعوة يلفها شيء من الغموض، من حيث إنها لم تعتمد مناهج متفقًا عليها ومرجعيات يرجع إليها عند التنازع في أثناء العملية النقدية، ولذلك آل النقد -عند كثير منهم- إلى الانتقائية من جهة أخذ ما يتناسب مع أطروحات هذا المفكر أو ذاك. مع أن نقد التراث أمر مقبول في مجمله، ولكن وفق ضوابط شرعية أساسها

(١) قراءة في مفهوم النص، حسن حنفي، مجلة فصول، فبراير ١٩٩١م، مجلد ٩، عدد ٣، ٤.
(٢) تاريخية الفكر العربي الإسلامي، محمد أركون ص٢٨٤.
(٣) انظر: دراسات في الفكر الإسلامي ص ١٠٤ فلسفة التجديد الإسلامي ص ٧٦.

اعتماد الدليل الشرعي في النقد والتقويم، وهذا الذي عمل به علماء المسلمين في نقد تراثهم، وأبرز من يمثل ذلك الإمام ابن تيمية الذي يعد من أبرز من نقد المدارس الفكرية.

وقد بين الدكتور عبد الرحمن الزنيدي بعد أن استعرض المواقف المتباينة من قراءة ونقد التراث، بأن الاتجاه السلفي في علاقته بالتراث ذو منهج متغير، "فهو انتقائي في تعامله مع التراث، وهو ناقد للتراث، ومنفعل به في الوقت ذاته"(١)، وبما أن التراث متعدد ومختلف وليس واحدًا في مستواه من حيث قربه أو بعده لموافقة النصوص الشرعية، فهنا تأتي الحاجة إلى نقده وتمحيصه، لكن يبقى السؤال مهمًا في الكيفية التي على أساسها نقرأ وننقد التراث، وقد أجاب على هذه التساؤل المهم الزنيدي بقوله: "هنا يتفرد الاتجاه السلفي عن التيارات الأخرى، بأن يجعل أساس النقد لهذا التراث هو ذاته الأساس الذي قام عليه -أو هكذا يفترض- التراث الإسلامي كله وهو الوحي؛ القرآن الكريم والسنة المطهرة.

وفي هذا المسار قامت الحركة السلفية الشهيرة -حركة ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ- بمراجعة شاملة لما أنتجه المنتسبون للإسلام في مجالات العقيدة والعبادة والنظم الاجتماعية والقيم ومناهج المعرفة وغيرها، في ضوء النصوص الشرعية، ليبني على ثمرة هذا النقد قواعد المنهج الفكري، وثوابت الاعتقاد والقيم والاجتهادات المنضبطة في مجالات العبادة والمعاملات وغيرها، التي ينبغي على المسلم أن يبني عليها حياته ونهضته الحضارية.

(١) مناهج البحث في العقيدة الإسلامية في العصر الحاضر ص٣٩٤.

وهكذا فالسلفي ينقد التراث بنصوص الوحي ثم يندمج بالتراث المتعالي عن الزمنية والمزكى من هذه النصوص ليبني من خلاله واقعه ومستقبله"[١].

والنقد الصحيح للتراث هو المتمسك بالنظرة الإجمالية والتكاملية للتراث، مع استخدام الوسائل النقدية الأصلية، وليس المنقولة، مع استبعاد النظرات التجزيئية للتراث[٢].

وغالب دعاة التجديد العقلي الذين أرادوا البحث في التجديد من باب نقد التراث لم تكن محاولاتهم محل رضًا من النقاد؛ لاعتمادهم مناهج وآليات لم تكن محل اتفاق أو قبول.

والدعوة إلى نقد المراجع القديمة تتضمن أيضًا الدعوة إلى مراجعة كثير من المؤلفات والشعارات الفكرية الإسلامية التي ألّفت ورفعت في هذا العصر، فأهاجت واستفزت قوى كثيرةً دون أن تحقق نصرًا فكريًّا أو كسبًا علميًا[٣].

❁ ❁ ❁

(١) مناهج البحث في العقيدة الإسلامية في العصر الحاضر ص٣٩٤.

(٢) يعتبر الدكتور طه عبد الرحمن من أفضل من قدم منهجًا في نقد التراث، ودوّن محاولته تلك في كتاب: تجديد المنهج في تقويم التراث، من إصدارات المركز الثقافي العربي. والكتاب ألفه أصلًا للرد على الجابري في مشروعه "نقد العقل العربي".

(٣) انظر: منهج تجديد الفكر الإسلامي، عبد الله عبد المحسن التركي، بحث ضمن كتاب: تجديد الفكر الإسلامي ص ٣٥.

الخاتمة

تقدم في هذا البحث الكثير من النتائج، وفي هذه الخاتمة سأسجل أهمهما مما ورد في هذا البحث:

- دعاة التجديد العقلي مختلفون في نزعاتهم تجاه تجديد الدين، فمنهم من يصدر عن نية صريحة في هدم الإسلام، متأثرًا بالفكر الغربي، ومنهم من لم يصل إلى هذه الدرجة، وإن بقي منهجه يمثل ارتباكًا في فهم الدين، ويجمعهم اعتماد العقل بصفته أداة أولية في القبول والرد.

- الباعث الأساسي لدعاة التجديد العلماني في أطروحاتهم -في الجملة- هو أن الفكر الديني (القديم) نشأ في ظروف خاصة لا تناسب هذا العصر بتطوره وتقدمه، ولذلك لا بد من المواءمة بين الظروف الجديدة والفكر الديني.

- غالب دعاة التجديد مبهورون بالغرب، ولذلك جعلوا هذا العصر المتمثل بالحضارة الغربية هو المقياس في التقويم، فينظر للدين من خلال النظارة الغربية، وهي الأصل.

- أبرز دعاوى دعاة التجديد العلماني تتمثل بما يلي:

١. التجديد في السنة وتقسيمها إلى تشريعية وغير تشريعية، واعتبار أن أغلب ما روي عن النبي ﷺ من النوع الثاني، إضافة إلى موقفهم السلبي من منهج المحدثين ومن الحديث النبوي.

٢. الدعوة إلى إعادة النظر في أصول الفقه الإسلامي والقواعد الفقهية المعتمدة لدى علماء المسلمين.

٣. الدعوة إلى تغيير الأحكام الشرعية في باب المعاملات والعقوبات تبعًا لتغير الزمان.

٤. اعتماد المصالح وعلل الأحكام وتقديمها على النص الشرعي.

٥. اطّراح المنهج السلفي -في مجال التشريع خاصة- بوصفه منهجًا ساذجًا يتقيد بحرفية النصوص دون فهم لمعانيها ودلالاتها ولا يهّتم بالعقل وأدلته.

- التجديد مصطلح شرعي لا ينبغي تفريغه من محتواه، وتتمثل قواعد التجديد المشروع بالانطلاق من داخل المنظومة الإسلامية، وذلك باعتماد النصوص الشرعية وبفهم السلف، مع اعتبار القواعد والضوابط التي أصّلها علماء الشريعة.

- نقد التراث أمر مقبول في مجمله، ولكن وفق ضوابط شرعية أساسها اعتماد الدليل الشرعي في النقد والتقويم، وهذا الذي عمل عليه علماء المسلمين، كما أن النقد الصحيح للتراث هو المتمسك بالنظرة التكاملية وليس المنقولة، مع استبعاد النظرات التجزيئية للتراث.

فهرس المصادر والمراجع

- استيراتيجية التجديد الخلفيات النفسية والفكرية، محمد عادل شريح، بحث ضمن "خطاب التجديد الإسلامي الأزمنة والأسئلة"، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

- الأسس الفلسفية للعلمانية، عادل ظاهر، دار الساقي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م.

- الإسلام بين الرسالة والتاريخ، عبد المجيد الشرفي، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

- الإسلام والسياسة دور الحركات الإسلامية في صوغ المجال السياسي، عبد الإله بلقزيز، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

- أصل الاعتقاد، عمر بن سليمان الأشقر، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ه.

- أين الخطأ؟ تصحيح مفاهيم ونظرة تجديد، عبد الله العلايلي، دار الجديد، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م.

- الأم، محمد بن إدريس الشافعي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ.

- تاريخية الفكر العربي الإسلامي، محمد أركون، ترجمة: هاشم صالح، مركز الإنماء القومي بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٨م

- تجديد الفقه الإسلامي، جمال عطية ووهبه الزحيلي، دار الفكر، دمشق،

الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

- تجديد الفكر الإسلامي، جمال سلطان، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

- التدين المنقوص، فهمي هويدي، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

- التراث والتجديد موقفنا من التراث القديم، حسن حنفي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٢٢هـ.

- الثابت والمتحول بحث في الإبداع والإتباع عند العرب، أدونيس، دار الساقي، بيروت، الطبعة الثامنة، ٢٠٠٢م.

- حجية الآحاد في العقيدة، ورد شبهات المخالفين، محمد عبد الله الوهيبي، دار المسلم، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

- الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي، محمد حمزة، المركز الثقافي العربي، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.

- حقيقة الحجاب وحجية الحديث، محمد سعيد عشماوي، مدبولي الصغير، الطبعة الثانية، ١٤١٥ه.

- حوار لا مواجهة، أحمد كمال أبو المجد، دار الشروق، القاهرة، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٩م.

- الخطاب والتأويل، نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

- دراسات في الفكر الإسلامي، محمد حسين عبد الله، دار البيارق، بيروت،.

- الدولة والمجتمع، محمد شحرور، دار الأهالي، دمشق.

- دوائر الخوف قراءة في خطاب المرأة، نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.

- السلطة في الإسلام العقل الفقهي السلفي بين النص والتاريخ، عبد الجواد ياسين، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.

- السنة التشريعية وغير التشريعية، محمد سليم العوا، بحث في مجلة المسلم المعاصر، العدد الافتتاحي، شوال ١٣٩٤هـ.

- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥ه.

- الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية، نصر حامد أبو زيد، دار سينا، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.

- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ.

- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- عقيدة الموحدين والرد على الضّلال والمبتدعين، عبد الله بن سعدي العبدلي، دار الطرفين، الطائف، الطبعة الأولى، ١٤١٩ه.

- الفكر الإسلامي قراءة علمية، محمد أركون، ترجمة: هاشم صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.

- قراءة في مفهوم النص، حسن حنفي، مجلة فصول، فبراير ١٩٩١م، مجلد ٩، عدد ٣، ٤.

- القرآن والسلطان، فهمي هويدي، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٤٢٣ه.

- الفكر الإسلامي المعاصر مراجعات تقويمية، مجموعة باحثين، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

- الفكر الإسلامي بين الأصالة والتجديد، عبد الله محمد الجبوري، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ

- فلسفة التجديد الإسلامي نموذج الشيخ البشير الإبراهيمي، محمد زرمان، دار الصحوة، القاهرة، ١٤١٩هـ.

- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، ابن قيم الجوزية، بدون بقية المعلومات.

- مفهوم النص دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٠م.

- مفهوم تجديد الدين، بسطامي محمد سعيد، دار الدعوة، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة،

شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ

- من التراث إلى الاجتهاد الفكر الإسلامي وقضايا الإصلاح والتجديد، زكي الميلاد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

- من العقيدة على الثورة، حسن حنفي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.

- مناهج البحث في العقيدة الإسلامية في العصر الحاضر، عبد الرحمن الزنيدي، دار إشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨ه.

- منهج التجديد في الفكر الإسلامي، فاروق النبهان، بحث ضمن كتاب: تجديد الفكر الإسلامي أعمال ندوة، مؤسسة الملك عبد العزيز المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.

- منهج تجديد الفكر الإسلامي، عبد الله بن عبد المحسن التركي، بحث ضمن كتاب "تجديد الفكر الإسلامي" (ندوة)، مؤسسة الملك عبد العزيز المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.

- الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق الشاطبي، شرح: عبد الله دراز، دار الكتب العلمية، بيروت.

- موسوعة لالاند الفلسفية، أندرية لالاند، ترجمة: خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت وباريس، الطبعة الثانية، ٢٠٠١م.

- النص والسلطة والحقيقة إرادة المعرفة وإرادة الهيمنة، نصر حامد أبو زيد المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٦م.

- نقد النص، على حرب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٠م.

- نقد الخطاب الديني، نصر حامد أبو زيد، دار سينا، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.

- وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر، محمد عابد الجابري، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.

- الوحي والقرآن والنبوة، هشام جعيط، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.

فهرس الموضوعات

ملخص البحث ٣٣٩
المقدمــة ٣٤٠
المبحث الأول: اختلاف اتجاهات أصحاب دعاة التجديد ٣٤٥
المبحث الثاني: الباعث الأساسي للاتجاه العلماني في قضية التجديد ٣٥٠
المبحث الثالث: مجمل القضايا التي أثارها الاتجاه العلماني ٣٥٢
المبحث الرابع الأصول العامة للتجديد العلماني ٣٥٥
المطلب الأول: أولوية العقل ٣٥٥
المطلب الثاني: تقسيم السنة إلى تشريعية وغير تشريعية ٣٦٠
المطلب الثالث: الجرأة على الطعن في الأحاديث الصحيحة ٣٦٣
المطلب الرابع: عدم حجية أحاديث الآحاد ٣٦٦
المطلب الخامس: الشك في مناهج المحدثين وعملهم في السنة ٣٦٧
المطلب السادس: النظرة الدونية للتراث الفقهي ٣٧٠
المبحث الخامس: وقفات نقدية مع دعاة التجديد العلماني ٣٧٢
المطلب الأول: إشكالية المصطلح ٣٧٣
المطلب الثاني: النص الشرعي ٣٧٦
المطلب الثالث: التراث ٣٨٠
الخاتمة ٣٨٤
فهرس المصادر والمراجع ٣٨٦
فهرس الموضوعات ٣٩٢